

الأزمة المالية وأثرها على جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية دراسة على عينة من المدققين الداخليين في محافظة الأنبار

م.م. عبدالرحمن سعيد علي

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الأنبار

as89ali@uoanbar.edu.iq

المستخلص:

هدف هذا البحث الى اختبار أثر الأزمة المالية على جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية، وقد تكون مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين في الوحدات الحكومية في محافظة الأنبار/العراق، حيث مر البلد بأزمة مالية واقتصادية رافقتها أزمة أمنية على مستوى البلد. وتكونت عينة البحث من (٤٠) من المدققين الداخليين العاملين في الوحدات الحكومية، وقد وزعت عليهم استبانة تتضمن مجموعة من الاسئلة لاختبار تأثير الأزمة المالية على مجموعة من العوامل المكونة لجودة التدقيق الداخلي التي حددتها بعض الدراسات السابقة وهي: (الموضوعية ودعم الإدارة والاستقلالية واستعمال وظائف التدقيق الداخلي في توجيه الإدارة والقطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة).

وقد توصل البحث الى عدد من النتائج منها وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين الأزمة المالية وجودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية وفي ضوء ذلك قدم البحث عددا من التوصيات منها انه يجب تعزيز دور التدقيق الداخلي ودعم استقلالية المدققين الداخليين في الوحدات الحكومية في العراق وكذلك حماية المدققين الداخليين لممارسة اعمالهم بموضوعية. الكلمات المفتاحية: جودة التدقيق الداخلي، التدقيق الداخلي، الأزمة المالية.

The financial crisis and its impact on the internal audit quality in government organizations: Study on a sample of internal auditors in Anbar province

Assist. Lecturer: Abdulrahman Saeed Ali

College of Administration and Economics

University of Anbar

Abstract:

The aim of this study is to examine the impact of the financial crisis on the quality of internal auditing in government organizations. The study community may be internal auditors in government Organizations in Anbar governorate/Iraq, where the country experienced a financial and economic crisis accompanied by a security crisis at the country level. The sample of the study consisted of (80) internal auditors working in government Organizations. The questionnaire included a set of questions to test the impact of the financial crisis on a number of factors that constitute the quality of the internal audit

identified by some previous studies: (objectivity, management support, use audit functions in orientation the management and sector which the institution belongs).

The study has led to a number of results, including a relationship that has a significant effect between the financial crisis and the quality of the internal audit in the government organizations. In light of this, the study presented a number of recommendations, such as that the role of internal auditing should be strengthened and the independence of the internal auditors should be strengthened in the government organizations in Iraq, to practice their work objectively.

Keywords: quality of internal audit, internal audit, financial crisis.

المقدمة

يمثل التدقيق الداخلي أحد أهم دعائم الإدارة الناجحة في القطاع الحكومي لما يمثله من مصدر معلومات للإدارة ونقطة فحص للإجراءات والمعاملات التي تخص الوحدة الحكومية. وقد حظي التدقيق الداخلي باهتمام كبير من قبل المهنيين والأكاديميين على حد سواء ويتركز الاهتمام بجوانب مختلفة تتعلق بموضوع التدقيق الداخلي واحد أهم هذه الجوانب هو "جودة التدقيق الداخلي". وفي القطاع الحكومي فإن جودة التدقيق يمكن ان تتأثر بعوامل كثيرة منها عوامل داخلية ومنها عوامل خارجية. يركز هذا البحث على أحد العوامل التي يتوقع ان يكون لها تأثير على جودة التدقيق الداخلي وهو "الأزمة المالية". فقد مر العراق بأزمة مالية ما زالت بعض جوانبها تخيم عليه وتؤثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي والاداء الحكومي على مختلف الجوانب، حيث تمثل الأزمة المالية حالة طارئة ومربكة للاقتصاد الوطني وهنا يأتي دور التدقيق الداخلي لضمان الاستخدام الصحيح للاموال ومنع واكتشاف حالات الغش والتلاعب والاختلاس بالمال العام.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

١-١ منهجية البحث

١-١-١ مشكلة البحث: مر العراق بأزمة مالية خلال السنوات السابقة مما أثر على كثير من جوانب العمل الحكومي ولاشك ان التدقيق الداخلي بطبيعته مرتبط بكل اوجه الاداء الحكومي، وعليه تتلخص مشكلة البحث في محاولة الاجابة عن السؤال الآتي:

هل للازمة المالية التي مر بها العراق أثر على جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية؟

١-١-٢ أهداف البحث: يحاول البحث تحقيق الاهداف الآتية:

- تحديد طبيعة العلاقة والتأثير بين الأزمة المالية وجودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية
 - التعرف على مفهوم جودة التدقيق الداخلي اهميتها على مستوى الاداء الحكومي في ظل الأزمة المالية.
 - معرفة العوامل الاخرى التي تؤثر على جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية.
 - التطرق لمفهوم الأزمة المالية وتحديد اسبابها واثارها واجراءات تقليل اثارها.
- ١-١-٣ فرضية البحث: بني البحث على فرضية الربط بين عوامل جودة التدقيق الداخلي والأزمة المالية وهذه العوامل تم تحديدها من قبل عدد من الدراسات السابقة، وعليه فإن فرضيات البحث كالآتي:
- الفرضية (١): تؤثر الأزمة المالية على عامل (الموضوعية) في التدقيق الداخلي.

- الفرضية (٢): تؤثر الأزمة المالية على عامل (دعم الإدارة) للتدقيق الداخلي.
الفرضية (٣): تؤثر الأزمة المالية على عامل (الاستقلالية) في التدقيق الداخلي.
الفرضية (٤): تؤثر الأزمة المالية على عامل (استعمال وظائف التدقيق الداخلي في توجيه الإدارة).
الفرضية (٥): تؤثر الأزمة المالية على جودة التدقيق الداخلي بحسب (القطاع الذي تنتمي إليه الوحدة).
٤-١-١. أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في النقاط الآتية:

- تقديم مساهمة علمية في مجال الاختصاص ومسايرة الاتجاهات الحديثة في المحاسبة والتدقيق.
- على حد اطلاع الباحث لا توجد دراسة تربط بين الأزمة المالية وجودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية.

- نظرا للظروف التي يمر بها البلد فان هذا البحث يسלט الضوء على احدى أهم مكامن الخلل في في اداء الوحدات الحكومية والمتعلقة بجودة التدقيق الداخلي التي تنعكس على جميع جوانب الاداء الحكومي.

٤-١-١. متغيرات البحث:

- المتغير المستقل: الأزمة المالية.
- المتغير التابع: جودة التدقيق الداخلي (عوامل جودة التدقيق الداخلي).

٤-١-٢. الدراسات السابقة:

١. دراسة (Alkani & Ghreeb, 2014) بعنوان:

Evaluation of the quality of internal auditing position in the public sector in Saudi Arabia:
An applied study.

ناقشت هذه الدراسة الجهود المهنية والقانونية المبذولة من قبل الهيئات المهنية في المملكة العربية السعودية المتعلقة بجودة اداء وظيفة التدقيق الداخلي ومدى كون تلك الجهود مبنية على اسس سليمة وناجحة. وقد كان هدف هذه الدراسة توضيح مدى تنفيذ تلك الجهود المبذولة والمبتكرة، وذلك من خلال فحص درجة إدراك مديري اقسام التدقيق الداخلي في وحدات القطاع العام في المملكة العربية السعودية. وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ما اشار الى عدم (ضعف) وجود الاستقلالية في وظائف التدقيق الداخلي في وحدات القطاع العام السعودي كما اشارت الدراسة الى ندرة عنصر المهنية التي يكون لها تأثير سلبي على جودة التدقيق الداخلي.

٢. دراسة (Dellai & Omri) بعنوان:

Factors effecting the internal audit effectiveness in Tunisian organizations.

هدفت الدراسة الى اختبار العوامل المؤثرة في كفاءة عملية التدقيق الداخلي في دولة تونس وذلك من خلال اجوبة عينة من رؤساء اقسام التدقيق الداخلي على استبانة وزعت عليهم حيث بين تحليل الانحدار المتعدد ان كفاءة التدقيق الداخلي تتأثر بالعوامل الآتية: الاستقلالية وأهداف التدقيق الداخلي ودعم الإدارة للتدقيق الداخلي والقطاع الذي تنتمي اليه المنظمة. وقد قدمت الدراسة معلومات مهمة للأكاديميين المهتمين بمجال التدقيق الداخلي على الرغم من اعتراف الباحثين بمحدودية المعلومات التي تمكنوا من الحصول عليها معللين ذلك بصعوبة الحصول على معلومات تفصيلية في البلدان النامية.

٣. دراسة (القاضي، ٢٠١٦) بعنوان: أثر نظام المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي: دراسة ميدانية على المستشفيات الاردنية الخاصة.

هدفت الدراسة الى بيان أثر نظام المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي من خلال الدور الوسيط لخصائص المعلزومات المحاسبية في المستشفيات الاردنية الخاصة. وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أبرزها وجود تأثير ذي دلالة احصائية لنظام المعلومات المحاسبية على بمقوماته (البرمجيات والاجراءات) على جودة التدقيق الداخلي في المستشفيات الخاصة في الاردن وكذلك توصلت الدراسة الى وجود تأثير ذي دلالة احصائية لخصائص المعلومات المحاسبية المتمثلة بالملاءمة على جودة التدقيق الداخلي.

٤. دراسة (Salhi, 2016) بعنوان:

Investigation factors affecting the effectiveness of internal auditors in the company: case study Iran.

ركزت الدراسة على قياس مدى العلاقة بين جودة التدقيق وعدد من المحددات التي شملتها الدراسة وهي: كفاءة موظفي قسم التدقيق الداخلي وحجم قسم التدقيق الداخلي والاتصالات بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي واستقلالية قسم التدقيق الداخلي. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة قوية بين كفاءة التدقيق الداخلي وكل من دعم الإدارة لقسم التدقيق الداخلي من خلال استخدام الموظفين ذوي الخبرة والاختصاص ودعم قسم التدقيق الداخلي بموارد مهمة ومؤثرة وكذلك حجم قسم التدقيق الداخلي.

٥. دراسة (Nwannebuike & Nwadiolor, 2016) بعنوان:

Evaluation of effectiveness of internal audit in the Nigerian public sector.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم كفاءة التدقيق الداخلي في القطاع العام في نيجيريا، ولأجل تحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحثان استخدام استبانة بجمع البيانات وزعت على المحاسبين والمدققين الداخليين في المؤسسات الحكومية تضمنت عدة محاور تخدم اغراض البحث. وقد توصلت الدراسة الى انه رغم وجود عقوبات بحق المخالفين لاجراءات التدقيق الداخلي الا انها غير كافية وما زالت هناك حاجة في نيجيريا لتعزيز العقوبات وتطبيقها لمخالفات اجراءات التدقيق الداخلي.

٦. دراسة (التميمي، ٢٠١٣) بعنوان: العوامل المؤثرة في جودة العملية التدقيقية دراسة ميدانية في

الكليات والمراكز البحثية في جامعة البصرة.

هدفت هذه الدراسة لتحديد العوامل المؤثرة في تحقيق الجودة في العملية التدقيقية من خلال جمع آراء المدققين الداخليين العاملين في المؤسسات التعليمية والبحثية في جامعة البصرة وكذلك آراء الاكاديميين في مجال المحاسبة وقد توصلت الدراسة الى ان هناك اتفاقا بين آراء كل من المهنيين والاكاديميين على انه لا بد من توافر عوامل لتحقيق الجودة في العملية التدقيقية وهذه العوامل صنفت على انها: عوامل تنظيمية وعوامل سلوكية وعوامل شخصية والاساسيات العلمية في عملية التدقيق.

بعد الاطلاع على ما توفر للباحث من دراسات سابقة تناولت موضوع جودة التدقيق الداخلي فان من الملاحظ ان جميع الدراسات السابقة قد تناولت مفهوم جودة التدقيق من وجهات مختلفة ولكن لاتوجد دراسة لحد الان تربط بين جودة التدقيق الداخلي والازمة المالية في المؤسسات الحكومية لذا يمكن القول ان هذه الدراسة يمكن ان تقدم تصورا علميا عن تأثير الازمة المالية على جودة التدقيق

الداخلي في المؤسسات الحكومية تعتبر خطأ ارشاديا لبحوث ودراسات مستقبلية يمكن ان تتناول هذه الموضوع من جوانب مختلفة وبمقاييس اخرى.

المبحث الثاني: جودة التدقيق الداخلي في المؤسسات الحكومية

سنحاول في هذا المبحث تقديم مدخل مفاهيمي للتدقيق الداخلي وجودته.

٢-١. مفهوم التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي أحد اهم وسائل الإدارة لضمان حسن سير العمليات داخل الوحدة سواء من حيث التاكد من اتباع التعليمات او ضمان عدم الاختلاس، فهو مجموعة من الاجراءات والعمليات تهدف الى قياس نتائج الوحدة الاقتصادية خدمة للادارة فقد عرفت جمعية المحاسبة الامريكية التدقيق الداخلي بأنه "تلك العمليات النظامية المنهجية لجمع وتقييم الادلة والقرائن التي تتعلق بنتائج الانشطة والمعايير المقررة بشكل موضوعي وتبليغ الاطراف المعنية بنتائج التدقيق (التمييزي، ٢٠٠٤: ٢٠). حيث تتمثل الاطراف المعنية هنا في الإدارة العليا او الادارات الفرعية داخل الوحدة الاقتصادية حيث يتم توجيه تقارير التدقيق الداخلي الى تلك الادارات لاغراض مراقبة العمليات واتخاذ القرارات. ان المدقق الداخلي يجب ان يتمتع بالاستقلالية والحيادية لكن الاستقلالية هنا يقصد بها استقلالية المدقق الداخلي من ادارات العمليات داخل الوحدة الاقتصادية، وفي كل الاحوال فان المدقق الداخلي هو موظف تابع للإدارة العليا ويعمل لخدمتها بالرغم من التوجه الحالي لجعل المدقق الداخلي أكثر استقلالية عن ضغوط الإدارة في الوحدة الاقتصادية.

وقد عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه نشاط تقييمي ضمن الوحدة الاقتصادية مقام لخدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة مدى ملاءمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتها في الوحدة الاقتصادية (Moller, 2004: 137).

ومن التعاريف السابقة يمكن القول ان التدقيق الداخلي هو مجموعة من الاجراءات والعمليات التي تضعها الإدارة ويقوم بها شخص او مجموعة اشخاص او قسم تابع للإدارة وتتضمن جمع وتقييم الادلة والقرائن للتأكد من حسن سير العمليات والتأكد من اتباع التعليمات ورفع تقرير بذلك.

٢-٢. جودة التدقيق الداخلي:

تتجه الانظار الى جودة التدقيق الداخلي للحكم على الاداء المهني للمدققين الداخليين وبالتالي الثقة في التقارير التي يعدها المدققون الداخليون للمساعدة في اكتشاف حالات الغش وسوء الاستعمال للموارد. أن لمصطلح جودة التدقيق كثيرا من التعريفات لكن لم يحقق أي منها قبولاً عالمياً وذلك بسبب التعقيد الذي يلف هذا الموضوع وبالتالي فإن هذا الأمر يمثل تحدياً في تحديد وتقييم جودة التدقيق وعلى العموم سنورد هنا عدة تعريفات لجودة التدقيق الداخلي بحسب مصادرها المختلفة تعرف جودة التدقيق الداخلي "بأنها قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء والمخالفات المالية في النظام المحاسبي والإبلاغ عنها" (Becker, et al., 1998: 8)، هذا التعريف يركز على ما يجب على المدقق القيام به حيث ينظر إلى جودة التدقيق من خلال القدرة المدقق على إنجاز عمله والإبلاغ عن المخالفات، ويقسم بعض الباحثين تعريفات جودة التدقيق إلى مجموعتين بالشكل الآتي: (Bing, et al., 2014: 3-4) أولاً. تعريفات مباشرة: تتضمن هذه التعريفات ثلاثة اتجاهات بالشكل الآتي:

- **الاتجاه الأول:** وهي تلك التعريفات التي تركز على أن جودة التدقيق تتمثل باكتشاف المدقق للمخالفات في النظام المحاسبي والإبلاغ عنها، وهذه المجموعة من التعريفات تربط وبشكل صريح بين جودة التدقيق والمدقق، فهي توضح أن جودة التدقيق هي قدرة المدقق على اكتشاف المخالفات والإبلاغ عنها.

- **الاتجاه الثاني:** هناك اتجاه آخر ضمن هذه المجموعة يركز على دقة المعلومات التي يتضمنها تقرير المدقق حيث يربط أصحاب هذا الاتجاه جودة التدقيق بمدى دقة المعلومات التي يبلغ عنها المدقق أو التي صادق عليها المدقق ضمن التقارير المالية .

- **الاتجاه الثالث:** يركز على ان جودة التدقيق هي تطبيق لمعايير التدقيق والإبلاغ عن أن المعلومات المالية التي تم الإفصاح عنها بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة .

ثانياً. التعريفات غير المباشرة/التطبيقية:

ترتبط هذه التعريفات بشكل رئيس باستقلالية التدقيق حيث ويمكن الإستنتاج بأن جودة التدقيق تكون عالية عندما تكون هناك ميول أو احتمالية بأن يصدر المدقق تقريراً يمتاز بالاستمرارية والديك ومما سبق فإن جودة التدقيق تتناسب طردياً باستقلالية التدقيق وكفاءة المدقق وبالتالي يمكن الربط بين جودة التدقيق وجودة التقرير ومدى تخفيض خطر المعلومات. وهناك ارتباطات أخرى للتعريفات غير المباشرة للجودة التدقيق ولكن أنها خارج نطاق هذا البحث ولا تخدم أغراضه.

وفي صدد تحديد مفهوم جودة التدقيق وفي ظل الاختلاف الواسع بين الباحثين في هذا الموضوع فقد جمعت مجموعة من المفاهيم المتعلقة بجودة التدقيق منسوبة الى باحثين مختلفين كدراسة تاريخية للمفاهيم المختلفة لجودة التدقيق كما في الجدول التالي:

الجدول (١): مفاهيم مختلفة لجودة التدقيق

السنة	المصدر	المفهوم
1981	DeAngelo	هي نقطة تقييم احتمالية أن المدقق اكتشف المخالفات في النظام المحاسبي وأبلغ عن تلك المخالفات.
1986	Titman & Trueman Chadegani	أن جودة التدقيق هي زيادة احتمالية أن المعلومات المالية للوحدات اقتصادية أكثر دقة وتعكس الوضع المالي ونتائج العمليات الوحدة.
2003	accountability office	هي تطبيق معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً لتوفير ضمان معقول لأن المعلومات المالية المدققة والافصاحات المرتبطة بها تم عرضها طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وأنه ليس هناك أخطاء ذات أهمية أو احتيال.
2010	Clincl et., al.	هي إحدى مكونات أو أبعاد جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية حيث كلما كانت جودة التدقيق على أعلى أدى ذلك إلى مستوى أقل من عدم التماثل.
2011	Government	هي دالة لقدرة المذكرة على تقليل الأخطاء (قدرة تقنية) والإبلاغ عن الأخطاء (استقلالية المدقق).

* للمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة المصدر (Bing, et al., 2014: 5).

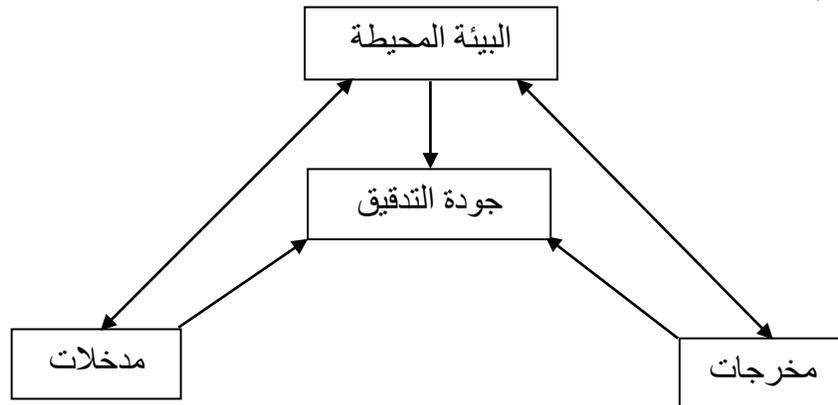
٢-٣. أهمية جودة التدقيق الداخلي:

إن التدقيق الداخلي يلعب دورا بارزا في إنتاج المعلومات التي تحتاجها الإدارة وعليه فإن جودة التدقيق الداخلي تمثل أحد أهم الوسائل التي تضمن للإدارة فاعلية نظام المعلومات والرقابة الداخلية وبالتالي استمرارية تدفق البيانات والمعلومات الموثوقة والمساعدة في اتخاذ القرار. ويمكن القول إن اكتشاف الأخطاء والغش والاختلاس يؤثر الى ضعف جودة التدقيق الداخلي مما يحتم على الإدارات التأكيد وزيادة الاهتمام بجودة التدقيق الداخلي من أجل الاستعداد للمساءلة، ومن جانب المدققين الداخليين فإن الاهتمام بجودة عملهم يزيد من ثقة الإدارة بتقاريرهم وهذا له مردود جيد على مكانة قسم التدقيق الداخلي في الوحدة فضلا عن ذلك فإن الاهتمام بجودة التدقيق الداخلي بالنسبة للمدققين الداخليين يتوافق مع المتطلبات المهنية والأخلاقية التي يجب أن تنطوي عليها مهنة التدقيق الداخلي. أن جودة التدقيق الداخلي تضمن توجيه الأموال العامة كما خططت لها وتبين مواطن ضياع الأموال العامة مما يخضع المسؤولين عن ذلك للمساءلة وبالتالي منع تكرار تلك الحالات.

٢-٤. العوامل المؤثرة على جودة التدقيق:

هناك عدة عوامل تؤثر على جودة التدقيق وهي: (Hong Kong CPA, 2013: 5)

- أ. العامل الثقافي في فريق او قسم التدقيق: يقصد بالثقافة هنا ثقافة الادارة المسؤولة والبيئة التنظيمية التي تسمح بالجودة وتسعى إليها وتعترف بها.
 - ب. المهارات والمؤهلات الشخصية لأعضاء قسم التدقيق: ويشمل هذا فضلا عن المهارات التقنية الخاصة بالمدققين الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والتطبيق بشكل مهني والإشراف المناسب ودعم الكوادر.
 - ج. كفاية عملية التدقيق: وذلك بتطبيق منهجية تدقيق منظمة ومن اعضاء فريق عمل كفاء وملائم وغير مقيد بالضغط المالي أو الامور الأخرى في الوحدة الاقتصادية.
 - د. الموثوقية والفائدة بتقرير التدقيق: أي التقرير الذي ينقل وبشكل واضح رأي المدقق.
- وفي هذا الإطار فقد حدد IAASB عام ٢٠١١ أهم العوامل المؤثرة على جودة التدقيق كما مبين بالشكل ادناه:



المصدر: (IAASB, 2011, 4).

وقد حددت دراسة (Della & Omri) عدة عوامل تؤثر على جودة وكفاءة التدقيق الداخلي وهي الموضوعية في التدقيق الداخلي ودعم الإدارة لعملية التدقيق الداخلي واستقلالية التدقيق الداخلي

واستعمال وظائف التدقيق الداخلي كأداة توجيه للإدارة والقطاع الذي تنتمي إليه الوحدة الاقتصادية (Della & Omri, 2016: 2).

١. **الاختصاص:** يلعب الاختصاص دورا مؤثرا في عملية التدقيق الداخلي حيث يجب أن يكون أعضاء فريق التدقيق الداخلي من حملة الشهادات العلمية في المحاسبة بشكل أساس كما يفضل أن يكون من ضمن فريق التدقيق الداخلي أعضاء من ذوي الاختصاص في الإدارة والقانون لتكون عملية التدقيق الداخلي عملية متكاملة تشمل جميع أوجه العمليات للوحدة
٢. **الخبرة:** تتناسب جودة التدقيق إيجابيا مع الخبرة التي يتمتع بها أعضاء فريق التدقيق الداخلي سواء كانت تلك الخبرة تتمثل بعدد السنوات ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق أو كانت تتمثل في نوعية تلك الخبرة من خلال أشغال ووظائف مهمة في ممارسة التدقيق أو الدورات التدريبية
٣. **العوامل الأخلاقية (الشخصية):** من المبادئ الأخلاقية عنده جميع الشعوب الصدق والأمانة وان يكون العمل والحرص على المصلحة العامة وعدم التوافق مع الفاسدين وغير ذلك كل هذه الاخلاقيات تؤدي بالنهاية إلى جودة تدقيق أعلى إذا ما تحلى بها أعضاء فريق التدقيق.
٤. **العوامل الدينية:** حيث يمثل الوازع الديني أمرا مهما لدى الأفراد الذين يتبعون أوامر الدين من باب تحريم جميع الأعمال التي يكون فيها اختلاس ورشوة وبالتالي تزداد جودة التدقيق من خلال تفويت الفرصة على الفاسدين والمسؤولين الذين يرغبون في تغطية أعمالهم المشبوهة.
٥. **العوامل السياسية:** ويقصد بذلك التركيب السياسي والثقافة السياسية الذين يوثران على سير العمليات التطبيقية والتدخلات السياسية في عمل المدققين مما يؤثر سلبا على جودة التدقيق الداخلي كما تشمل العوامل السياسية تطبيق القوانين والحزم والقوة في ذلك مما يؤدي إلى بسط الأمن وتحميل المسؤولية تجاه الأخطاء للمقصرين في أعمالهم مما يزيد من جودة التدقيق الداخلي.
٦. **العوامل الأمنية:** وهذه ترتبط بدرجة معينة بالفقرة السابقة من حيث قوة تطبيق القوانين وحماية المدققين الداخلية والعكس في حالة فقدان المدقق لشعور بالأمن على نفسه وكذلك في حالة الأزمات الأمنية الكبيرة التي تؤثر على البلاد بصورة عامة مما يؤدي والأسباب أخرى الى ضعف جودة التدقيق الداخلي.
٧. **الأزمات المالية:** تلعب الأزمات المالية دورا مهما في العمليات الاقتصادية والأداء المالي في الوحدات الحكومية وبالتالي لا بد أن يكون لي هذه الأزمات دور مؤثر على جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية وهذه النقطة هي التي سيركز عليها المبحث التالي، حيث يسعى هذا البحث الى اختبار تأثير الأزمة المالية على جودة التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث: الأزمة المالية في العراق (الأسباب والآثار)

٣-١. مفهوم الأزمة المالية وخصائصها:

إن الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية وتتبعه آثار سلبية على حالة الاقتصاد والبلد بصورة عامة بمختلف القطاعات الاقتصادية (كورتل ورزيق، ٢٠٠٩: ٦) وبذلك يمكن القول إن الأزمات المالية وبسبب حدوثها المفاجئ أو التدريجي الحاد فإنها تستقطب اهتمام شرائح مختلفة من المجتمع مع نقص في المعلومات المتعلقة بها مما يؤدي إلى تعدد البدائل المقترحة لعلاج تلك الأزمة والشك في نجاح تلك البدائل في الوقت ذاته. وعلى ضوء ذلك فإن الأزمة المالية في أغلب الحالات لا يمكن التنبؤ بها مما يؤدي إلى تهديد واضطراب المصالح وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية، وتحدد خصائص الأزمة في أنها حدث مفاجئ وأنها تهدد مصلحة قومية وإن مواجهة الأزمة المالية تكون في وقت ضيق وبإمكانات محددة.

٣-٢. أسباب الأزمة المالية في العراق:

إن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي احادي حيث ويعتمد على النفط الذي يمثل العمود الفقري له، فالنفط هو عصب الحياة في الهيكل الاقتصادي العراقي فهو الذي يشكل أكثر من 90% من موازنة الدولة. أن أسباب الأزمة المالية في العراق ترتبط بآثار الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام ٢٠٠٨ وعوامل أخرى تتعلق بالوضع الداخلي في البلد. أن التحديات التي واجهت العراق في السنوات الاخيرة تتمثل بالآتي:

- أ. انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب زيادة العرض فيها وأسباب سياسية أخرى
- ب. زيادة تكاليف استخراج النفط وقلة الاحتياطي النقدي الأجنبي مما يرفع عجز الموازنة
- ج. قلة الواردات غير النفطية خاصة من القطاع الصناعي والزراعي فضلا عن الضرائب
- د. ارتفاع نفقات الدفاع وتكاليف الحرب التي تنعكس سلبا على الموازنة العامة
- هـ. ارتفاع الرواتب وتخصيصات المناصب العليا في الحكومة ومجلس النواب وغيرهم
- و. نفقات ايواء ودعم النازحين في المخيمات وغيرها وارتفاع نفقات إعادة أعمار المناطق المحررة
- ز. الأعباء المالية الإضافية التي فرضها تحويل رواتب من منتسبي شركات التمويل الذاتي إلى التمويل المركزي والترهل الإداري في دوائر الدولة بصورة عامة.

وفضلا عن كل ذلك فإن لجوء العراق إلى الاقتراض الخارجي وما يترتب عليه من شروط وفوائد تثقل كاهله وتعمق من الأزمة المالية، فالتزام العراق باتفاق خفض إنتاج النفط دفعه إلى الاقتراض الخارجي بمليارات الدولارات.

٣-٣. إجراءات معالجة الأزمة المالية:

إزاء الاسباب التي ذكرت في الفقرة السابقة اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات لمعالجة الأزمة المالية ومحاولة تقليل آثارها والقيام بالالتزامات خلال مدة الأزمة المالية خصوصا مع الوضع الاستثنائي الذي مر بها البلد ومن أهم الإجراءات التي اتخذت الحكومة هي: الاقتراض من المؤسسات الدولية وإيقاف التعيينات في دوائر الدولة وزيادة عدد الضرائب والرسوم وإيقاف بعض العمليات الاستثمارية

إن العراق تتوفر فيه مقومات النهوض الاقتصادي تجاه الأزمة المالية ورغم خروج العراق منتصرا من الأزمة العسكرية والأمنية التي مر بها إلا أن آثار الأزمة المالية مازالت لم تنته بعد بشكل كامل

٣-٤. آثار الأزمة المالية في القطاع الحكومي:

٣-٤-١. آثار الأزمة المالية على الأداء الحكومي

كان للأزمة المالية دور كبير في التأثير على الأداء الحكومي وكان هذا الدور سلبيا حيث تراجع أداء الحكومة في تنفيذ عدد من المشاريع والتوقف عن إتمام إنجاز مشاريع أخرى وذلك بسبب واقع الأزمة الذي عاشه البلد فمن جهة أصبحت الموارد قليلة ومن جهة ثانية زيادة النفقات بشكل كبير جدا لا سيما نفقات الحرب وما يتعلق بها من تعويضات الشهداء وايواء النازحين وأعادة أعمار المدن وغير ذلك.

ويمكن القول إنه رغم الآثار السلبية للأزمة المالية على الأداء الحكومي إلى أن الحكومة حافظت بدرجة لا يستهان بها على القيام بالتزاماتها الداخلية بعبارة أخرى فإن الحكومة تعاملت مع الأزمة المالية وجعلت آثارها على الأداء الحكومي في مستوى أقل رغم ما مر به البلد من حرب كبيرة إستنزفت موارد ضخمة جدا.

٣-٤-٢. آثار الأزمة المالية على الاقتصاد العراقي

مر الاقتصاد العراقي في السنوات السابقة بمرحلة حرجة جدا نتيجة الأزمة المالية التي مر بها البلد حيث انعكست تلك الأزمة سلبا على مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي. وبالنظر إلى جوانب الاقتصاد العراقي فإنه يمكن بأن آثار الأزمة المالية كالاتي:

أولا. آثار الأزمة المالية على الإيرادات النفطية: تأثر القطاع النفطي في العراق بشكل كبير بالأزمة المالية من حيث أن أحد الاسباب الرئيسية للأزمة المالية هو انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض الإيرادات النفطية المغذية للموازنة العامة ومن جانب آخر فإن تعذر إنتاج النفط في بعض المناطق التي مرت عليها عملياتها العسكرية قد أثر كذلك على الإيرادات النفطية.

ثانيا. آثار الأزمة المالية على الإيرادات الضريبية: تمثل الإيرادات الضريبية جزء قليلا من الإيرادات العامة للدولة ومع هذا فقد تأثر هذا الإيراد بالأزمة المالية حيث ان توقف كثير من المشاريع وحالة الركود التي اصابت الاسواق وما رافق ذلك من أزمة أمنية وتهجير بعض السكان أدى الى انخفاض الضرائب المحصلة من المكلفين.

ثالثا. آثار الأزمة المالية على جودة التدقيق الداخلي: إن الأزمة المالية هي أمر غير طبيعي يتعلق به عصب الحياة الاقتصادية الا وهو المال العام في حين تكون هناك أزمة مالية في البلد ستؤثر جوانب كثيرة كما تم تناوله في الفقرة السابقة وهناك جانب أن يرتبط بكل تلك الجوانب السابقة وهو التدقيق الداخلي.

يمكن القول إن الأزمة المالية يكون لها تأثيران متناقضان على جودة التدقيق الداخلي وهما:

الأول: أن الأزمة المالية تحسن من جودة التدقيق الداخلي أن منطلق هذا الأثر هو انه كلما شحت الأموال زادت الرقابة والمتابعة التصرفات المالية والدقة في تطبيق القوانين والتعليمات والحرص على

تلك الأموال قليلة وترشيد استخدامها لتلبية الاحتياجات الضرورية في الوحدات الحكومية في حالة وجود الأزمة المالية بسبب قلة الأموال وتشديد الرقابة ومن ناحية أخرى فإن الإدارة العامة في الوحدات الحكومية تكون أكثر تشديداً على أقسام التدقيق الداخلي لمتابعة جميع التصرفات المالية للتأكد من حسن تطبيق القوانين والتعليمات الخاصة بالصرف واجبات الأموال العامة والتأكيد على رفع التقارير الخاصة بالتدقيق الداخلي سواء كانت تلك التقارير تقارير دورية أو تقارير خاصة.

الثاني: أن الأزمة المالية لا تحسن من جودة التدقيق الداخلي ينطلق هذا من أن حالة الأزمة المالية تؤدي إلى إرباك في التصرفات المالية في الوحدة الحكومية وبالتالي تقليل مستوى الرقابة على العمليات الخاصة بصرف أو جباية الأموال العامة وهذا ما يؤدي إلى خلق فرص لضعاف النفوس بالاختلاس وسرقة من المال العام وتطوير القوانين والتعليمات وتطبيقها بطريقة غير صحيحة لتحقيق منافع خاصة وربما يستغل هؤلاء انشغال الإدارة بجانب معين لتغطية اختلاساتهم بطريقة معينة. كما أنه من أسباب انخفاض مستوى جودة التدقيق الداخلي في حالة الأزمة المالية تواطى بعض الموظفين الفاسدين أو المسؤولين في استغلال الأزمة المالية للتبويب المناقلة بعض التخصيصات لمعالجة الأمور تبدو للمدقق أنها أمور مهمه او طارئة ولكن حقيقة الأمر أن هذا الإجراء هو لتغطية حالة فساد مالي معين.

إزاء ما ذكر من الأثرين المختلفين للأزمة المالية على جودة التدقيق فإن الباحث سيعتمد على توزيع استبيان تتضمن مجموعة من الأسئلة موجهة إلى المدققين الداخليين في الوحدات الحكومية المختلفة.

الجانب التطبيقي

شمل البحث فئة المدققين الداخليين في الوحدات الحكومية في محافظة الانبار حيث مثلت هذه الفئة مجتمع الدراسة، وقد قام الباحث بالاعتماد على استمارة استبانة تضمنت (٣٦) سؤالاً تتعلق بأثر الأزمة المالية على جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية. وقد تم توزيع (٤٠) استمارة تمت استعادة (٣٨) استمارة وقد اهملت (3) استمارات منها ليكون مجموع الاستمارات التي خضعت للاختبار (٣٥).

وقد كان تصميم الاستبانة على المقياس الثلاثي (وافق، أوافق الى حد ما، لا أوافق) للحصول على اجابات المدققين الداخليين في الوحدات الحكومية حول أثر الأزمة المالية على جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية. قام الباحث باستخدام الاحصاء الوصفي لتحليل نتائج الاستبانة كما تم اعتماد اختبار (T test) لاختبار صحة الفرضيات التي بني عليها البحث. الجدول التالي يبين متغيرات البحث والاسئلة المخصصة لقياس أثر كل متغير منها على جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية من وجهة نظر المدققين الداخليين عينة البحث:

الجدول (٢): فرضيات البحث والمتغيرات والاسئلة

الاسئلة الخاصة بالمتغير	المتغير	الفرضية
٧ - ١	تؤثر الأزمة المالية على عامل (الموضوعية) في التدقيق الداخلي	الاولى
١٤ - ٨	تؤثر الأزمة المالية على عامل (دعم الإدارة) للتدقيق الداخلي	الثانية
٢١ - ١٥	تؤثر الأزمة المالية على عامل (الاستقلالية) في التدقيق الداخلي	الثالثة
٢٨ - ٢٢	تؤثر الأزمة المالية على عامل (استعمال وظائف التدقيق الداخلي في توجيه الإدارة)	الرابعة
٣٦ - ٢٩	تؤثر الأزمة المالية على عامل (القطاع الذي تنتمي اليه الوحدة) في التدقيق الداخلي	الخامسة

اختبار الفرضية الاولى: الاسئلة من (٧-١) تخص اختبار الفرضية الاولى وقد تمت الاجابة من قبل عينة البحث المتمثلة بالمدققين الداخليين. والجدول التالي يبين نتائج الاحصاء الوصفي لاجابات الاسئلة الخاصة بالفرضية الاولى:

الجدول (٣) نتائج الاحصاء الوصفي لاجابات الاسئلة الخاصة بالفرضية الاولى

ت	الاسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الخطأ
١	يمارس اعضاء التدقيق الداخلي عمليات التدقيق بموضوعية رغم مرور الأزمة المالية	٢,٩	٠,٣٠١	٠,٠٩
٢	تساعد الإدارة على توفير الظروف لممارسة عمليات التدقيق الداخلي بموضوعية رغم مرور الأزمة المالية	٢,٠٨	٠,٣٠٠	٠,٠٨
٣	ان عمليات التدقيق الداخلي تنفذ بشكل مهني بعيدا عن اي اساليب اخرى	٣,٣٤	٠,٥٢٢	٠,٠٧
٤	يدرك اعضاء التدقيق الداخلي اهمية الموضوعية في ممارسة عمليات التدقيق الداخلي رغم ظروف الأزمة المالية	٢,١٩	٠,٦٠٨	٠,٠٥
٥	ساعدت الأزمة المالية على ايجاد ظروف ساعدت على الاخلال بمبدأ الموضوعية في ممارسة عمليات التدقيق الداخلي	٢,٨٧	٠,٤٨٣	٠,١٢
٦	كانت هناك اهداف لا تتعلق بشكل موضوعي بعمليات التدقيق الداخلي (شخصية، سياسية، اخرى)	٣,٠٨	٠,٣٠١	٠,٠٨
٧	تم استغلال عمليات التدقيق الداخلي للتغطية على عمليات فساد مالي واداري في المؤسسة	٢,٧٢	٠,٤٢١	٠,٠٧
	الاحصاء الوصفي لجميع الاسئلة (٧-١)	٢,٧٤	٠,٤١٩	٠,٠٨

يلاحظ من الجدول السابق ان الوسط الحسابي (٢,٧٤) وهو اعلى من الوسط الافتراضي (٢) كما نلاحظ ان الانحراف المعياري (٠,٤١٩) وهو نسبة قليلة كما ان نسبة الخطأ هي (٠,٠٨) وهي نسبة قليلة واول من نسبة الخطأ الافتراضية (٥٠%). وقد كانت نتائج اختبار T للاجابات الخاصة بالفرضية الاولى كالآتي:

الجدول (٤): نتائج اختبار الفرضي الاولى

T المحسوبة	T الجدولية	SiG	Df
1.33	1.67	0.00	67

من خلال الجدول (٤) يتبين ان (T) المحسوبة (١,٣٣) وهي اقل من (T) الجدولية (١,٦٧) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٦٧) وعليه يتم قبول الفرضية الاولى: (تؤثر الأزمة المالية على عامل الموضوعية في التدقيق الداخلي).
اختبار الفرضية الثانية: لاختبار الفرضية الثانية تم اعتماد الاسئلة من (٨-١٤) حيث يوضح الجدول (٥) الاحصاء الوصفي لاجابات عينة البحث:

الجدول (٥): الاحصاء الوصفي للفرضية الثانية

ت	الاسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الخطأ
٨	تدعم الإدارة قسم التدقيق الداخلي من خلال تعزيزه باعضاء مؤهلين علميا ومهنيا	٢,٨٢	٠,٤١	٠,٥
٩	تساعد الإدارة على تعزيز كفاءة اعضاء التدقيق الداخلي في التعامل مع الأزمة المالية من خلال ورش العمل والدورات التدريبية	٢,٧٦	٠,٣٩	٠,٢
١٠	تدعم الإدارة أعضاء التدقيق الداخلي في جمع ادلة الاثبات لتعزيز جودة التدقيق الداخلي	٢,٦٦	٠,٥٤	٠,٤
١١	تمارس الإدارة ضغوطا على اعضاء التدقيق الداخلي لتلبية رغباتها المتعلقة بظروف الأزمة المالية	٢,٧٣	٠,٤٥	٠,٧
١٢	تمنح الإدارة دورا لأعضاء التدقيق الداخلي في وضع الخطط المستقبلية	٢,٥١	٠,٣٨	٠,٣
١٣	يلعب التدقيق الداخلي دورا مهما في التعامل مع الظروف الحالية المتعلقة بالأزمة المالية	٢,٦١	٠,٤٠	٠,٥٠
١٤	تدعم الإدارة أعضاء التدقيق الداخلي في جمع المعلومات وادلة الاثبات ومتابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بمخالفات وامور نتيجة الأزمة المالية	٢,٧١	٠,٣٥	٠,٤٩
	الاحصاء الوصفي لجميع الاسئلة	٢,٦٨	٠,٤١	٠,٤٤

يلاحظ من الجدول اعلاه ان الوسط الحسابي لاجابات عينة البحث (٢,٦٨) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي (٢) وان الانحراف المعياري (٠,٤١) وهو نسبة قليلة وان نسبة الخطأ (٠,٤٤) وهي نسبة قليلة ايضا

وقد كانت نتائج اختبار T للاجابات الخاصة بالفرضية الثانية كالاتي:

الجدول (٦): نتائج اختبار الفرضية الثانية

T المحسوبة	T الجدولية	SiG	Df
1.12	1.67	0.00	67

يلاحظ من الجدول اعلاه ان (T) المحسوبة (١,١٢) اقل من (T) الجدولية وهي (١,٦٧) عند درجة حرية (٦٧) ومستوى دلالة (٠,٠٥) وعليه يتم قبول الفرضية الثانية وهي: (تؤثر الأزمة المالية على عامل (دعم الإدارة للتدقيق الداخلي)).
اختبار الفرضية الثالثة: تم اختبار الفرضية الثالثة اعتماداً على الاسئلة (١٥-٢١) حيث يبين الجدول التالي الاحصاءات الوصفية لاجابات عينة البحث وهي كالاتي:

الجدول (٧): الاحصاء الوصفي للفرضية الثالثة

ت	الاسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الخطأ
١٥	يتمتع اعضاء التدقيق الداخلي بالاستقلالية في التخطيط لعمليات التدقيق الداخلي في المؤسسة رغم الأزمة المالية	٢,٩	٠,٧١	٠,١٢
١٦	يتمتع اعضاء التدقيق الداخلي بالاستقلالية في تنفيذ عمليات التدقيق الداخلي رغم الأزمة المالية	٢,٧	٠,٦٥	٠,١٣
١٧	يتمتع اعضاء التدقيق الداخلي بالاستقلالية في كتابة التقرير وثبيت الملاحظات	٢,٤	٠,٧٢	٠,٢
١٨	تمنح الإدارة اعضاء التدقيق الداخلي مستوى مقبولاً من الاستقلالية في تنفيذ عمليات التدقيق الداخلي رغم حالة الأزمة المالية	٢,٧	٠,٥٩	٠,١٢
١٩	يمكن لاعضاء التدقيق الداخلي ممارسة عمليات التدقيق الداخلي بعيداً عن الضغوطات الداخلية	٢,٦	٠,٦٤	٠,١٧
٢٠	يمارس اعضاء التدقيق الداخلي عمليات التدقيق بعيداً عن الضغوطات الخارجية	٢,٥	٠,٧٤	٠,١٠
٢١	توجد ضغوط على اعضاء التدقيق الداخلي سببها الأزمة المالية	٢,٨	٠,٦٩	٠,١٤
	الاحصاء الوصفي للأسئلة مجتمعة من (١٥-٢١)	٢,٦٥	٠,٦٧	٠,١٤

يلاحظ من الاحصاء الوصفي اعلاه ان الوسط الحسابي (٢,٦٥) وهو أعلى من الوسط الافتراضي (٢) وان الانحراف المعياري (٠,٦٧) وهو نسبة قليلة وان نسبة الخطأ (٠,١٤) وهي اقل من النسبة المفترضة (٥٠%). اما نتائج اختبار (T) الخاصة باختبار الفرضية الثالثة فكانت كما يأتي:

الجدول (٨): نتائج اختبار الفرضية الثانية

T المحسوبة	T الجدولية	SiG	Df
1.27	1.67	0.00	67

حيث ان (T) المحسوبة اقل من الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة الحرية (٦٧) وعليه يتم قبول الفرضية الثالثة وهي: (تؤثر الأزمة المالية على عامل الاستقلالية في التدقيق الداخلي).
اختبار الفرضية الرابعة: اعتمدت الاسئلة من (٢٢-٢٨) من الاستبانة حيث يوضح الجدول التالي الاحصاء الوصفي لإجابات عينة البحث:

الجدول (٩): الاحصاء الوصفي للإجابات الخاصة بالفرضية الرابعة

ت	الاسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الخطأ
٢٢	تعتمد الإدارة على تقارير التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات	٢,٦٤	٠,٥١	٠,٢٣
٢٣	تستعمل الإدارة تقارير التدقيق الداخلي لضمان سير العمليات في ظروف الأزمة المالية	٢,٧٢	٠,٢٨	٠,٣١
٢٤	تحرص الإدارة على زيادة جودة التدقيق الداخلي لاتخاذ القرارات المناسبة	٣,١١	٠,٦٦	٠,٢٨
٢٥	اثرت الأزمة المالية سلباً على مكانة التدقيق الداخلي واهميته في المؤسسة	٢,٦٦	٠,٤٩	٠,٣١
٢٦	تدرك الإدارة أهمية التدقيق الداخلي لمواجهة ظروف الأزمة المالية	٣,٠٠	٠,٦٥	٠,٣٤
٢٧	يلتزم اعضاء التدقيق الداخلي بتوجيه الإدارة بالإجراءات المتعلقة بالتعامل مع الأزمة المالية	٢,٦٩	٠,٥٤	٠,١٢
٢٨	يتمتع قسم التدقيق الداخلي باتصالات مباشرة مع الإدارة	٢,٧٥	٠,٣٢	٠,١٩
	الاحصاء الوصفي للأسئلة مجتمعة من (٢٢-٢٨)	٢,٧٩	٠,٤٩	٠,٢٥

يلاحظ من الاحصاء الوصفي السابق ان الوسط الحسابي (٢,٧٩) وأعلى من الوسط الافتراضي (٢) وان الانحراف المعياري (٠,٤٩) وهو نسبة قليلة وان نسبة الخطأ (٠,٢٥) وهي اقل من النسبة المفترضة (٥٠%). اما نتائج اختبار (T) الخاصة باختبار الفرضية الثالثة فكانت كما يأتي:
الجدول (١٠): نتائج اختبار الفرضية الرابعة

T المحسوبة	T الجدولية	SiG	Df
1.54	1.67	0.00	67

حيث ان (T) المحسوبة اقل من الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة الحرية (٦٧) وعليه يتم قبول الفرضية الرابعة وهي: (تؤثر الأزمة المالية على عامل استعمال وظائف التدقيق الداخلي في توجيه الإدارة).

اختبار الفرضية الخامسة: تم اعتماد الاسئلة من (٢٩-٣٥) في الاستبانة لاختبار الفرضية الخامسة حيث كان الاحصاء الوصفي للإجابات كما في الجدول الآتي:

الجدول (١١): الاحصاء الوصفي للإجابات الخاصة بالفرضية الخامسة

ت	الاسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الخطأ
٢٩	هل تعتقد ان القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة التي تعمل بها قد تأثر بالأزمة المالية	٣,٠١	٠,٤١	٠,٨٠
٣٠	هل تأثرت طريقة تنفيذ عمليات التدقيق الداخلي بالأزمة المالية	٢,٩٠	٠,٥٥	٠,٣٥
٣١	هل تمت زيادة صلاحيات التدقيق الداخلي خلال مدة الأزمة المالية	٢,٨١	٠,٦١	٠,٤٥
٣٢	هل تؤثر طبيعة القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة على جودة التدقيق الداخلي في ظروف الأزمة المالية	٢,٧٨	٠,٤٨	٠,٣٦
٣٣	هل ان اهداف المؤسسة ضمن القطاع الذي تنتمي اليه يمكن ان يؤثر على جودة التدقيق الداخلي في ظروف الأزمة المالية	٣,٠٢	٠,٥٧	٠,٥١
٣٤	يدرك اعضاء التدقيق الداخلي أثر طبيعة القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة على عمليات التدقيق الداخلي	٢,٨٨	٠,٦٣	٠,٣٣
٣٥	أثرت الأزمة المالية بشكل عام على تطبيق معايير التدقيق الداخلي في المؤسسة	٢,٧٤	٠,٥٢	٠,٤٢
	الإحصاء الوصفي للأسئلة (٢٩-٣٥) مجتمعة	٢,٨٧	٠,٤٨	٠,٤٦

يلاحظ من الاحصاء الوصفي اعلاه ان الوسط الحسابي (٢,٨٧) وهو اعلى من الوسط الافتراضي (٢) وان الانحراف المعياري (٠,٤٨) وهو نسبة قليلة وان نسبة الخطأ (٠,٢٥) وهي اقل من النسبة المفترضة (٥٠%). اما نتائج اختبار (T) الخاصة باختبار الفرضية الثالثة فكانت كما يأتي:
الجدول (١٢): نتائج اختبار الفرضية الخامسة

T المحسوبة	T الجدولية	SiG	Df
1.38	1.67	0.00	67

حيث ان (T) المحسوبة اقل من الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة الحرية (٦٧) وعليه يتم قبول الفرضية الرابعة وهي: (تؤثر الأزمة المالية على جودة التدقيق الداخلي بحسب عامل القطاع الذي تنتمي اليه الوحدة).

من خلال التحليل الاحصائي لاراء عينة البحث يمكن القول ان الأزمة المالية قد أثرت وبشكل معنوي على جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية اي انه تم قبول فرضيات البحث. حيث يتبين لنا ان الأزمة المالية قد أثرت على العوامل المكونة لجودة التدقيق الداخلي وبالتالي تكون هناك علاقة قوية بين وجود الأزمة المالية وجودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: توصل الباحث الى عدد من الاستنتاجات أهمها:

١. ان جودة التدقيق عامل حساس ويتأثر بالظروف المحيطة بعملية التدقيق الداخلي سواء على مستوى الوحدة الخاضعة او على مستوى البلد.
٢. ان الأزمة المالية التي مرت بالبلد قد اثرت وتأثيراً معنوي على جودة التدقيق الداخلي.
٣. ان الأزمة المالية ادت الى تحسين جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية.
٤. ان المدققين الداخليين يدركون اهمية جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية والعوامل المؤثرة بها
٥. ان جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية تمثل ضماناً بصحة التصرف في الاموال العامة في ظل الأزمة المالية التي مر بها البلد.
٦. ان ضمان جودة التدقيق الداخلي تعتبر وسيلة مهمة لمكافحة حالات سوء التصرف بالأموال العامة.
٧. تتأثر عوامل جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية بالأزمة المالية مما يؤدي بالنتيجة الى انخفاض مستوى جودة التدقيق الداخلي.
٨. ان انخفاض مستوى جودة التدقيق الداخلي يؤدي الى التلاعب وتفتشي حالات الغش والاختلاس.

ثانياً. التوصيات: بناء على نتائج البحث فقد خلص البحث الى عدد من التوصيات أهمها:

١. تعزيز دور التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية من خلال تفعيل دوره في اتخاذ القرارات وتوجيه الإدارة.
٢. رفع مستوى استقلالية اقسام التدقيق الداخلي لتقليل امكانية ضغط الإدارة على المدققين الداخليين.
٣. الاخذ بتوصيات وتقارير المدققين الداخليين لمنع او تقليل اثار الازمات المالية.
٤. يجب تعزيز دور التدقيق الداخلي ودعم استقلالية المدققين الداخليين في الوحدات الحكومية في العراق وكذلك حماية المدققين الداخليين لممارسة اعمالهم بموضوعية.
٥. اعادة النظر في خطوات واجراءات عدد من المعاملات والتصرفات المالية وغير المالية ومنح دور أكبر للتدقيق الداخلي للتحقق من صحة الإجراءات.
٦. تدعيم اقسام التدقيق الداخلي بالكوادر العلمية والخبرات العملية ودورات التدريب.
٧. تعزيز مفهوم الاستقلالية لدى المدققين الداخليين وتجنب الانتماءات بمختلف انواعها لضمان موضوعية التدقيق الداخلي.
٨. العمل والتركيز على تكوين وتعزيز عوامل جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية لمواجهة الازمات المالية وحالات الفساد المالي والإداري.

المصادر:

المصادر العربية:

١. التميمي، جمانة حنظل، (٢٠١٣)، العوامل المؤثرة في جودة العملية التدقيقية دراسة ميدانية في الكليات والمراكز البحثية في جامعة البصرة، المجلد ٥، العدد ١٠.
٢. التميمي، هادي، (٢٠٠٤)، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، ط ٢، دار وائل، عمان.
٣. القاضي، محمد الحسن أكرم، (٢٠١٦)، أثر نظام المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي: دراسة تطبيقية على المستشفيات الاردنية الخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الأردن.
٤. كورتل، فريد، رزيق، كمال، (٢٠٠٩)، الأزمة المالية مفهومها واسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٠.

المصادر الأجنبية:

1. Becker , C. De fond, M. Jiambalve, J & Sybramanyan, K., “ The effect of audit quality on earning management”, Contemporary Accounting Research, Vol.15, No.1, Spring , 1998.
2. Bing, Tueming, & Huang, CHU xin, & Li, Anqi, & Zhu, Xiny, “Audit quality report”, Australian national center for audit and assurance research, 2014, www.cbe.anu.edu.au.
3. CPA, Hong Kong, "Audit quality", www.hkicpa.org.hk.
4. Dellai, Hella & Omri, Mohamed Ali Brahim, “ Factors affecting the internal audit effectiveness in Tunisian organizations”, Research journal of finance and accounting, Vol. 7, No. 16 , 2016.
5. IAASB, “Audit quality: IAASB perspective”, 2011, www.ifac.org/publications.
6. Moller, Ropert, “Sarbanes Oxley and the new internal audit roles” 1st edition, John Wiley and sons, Hoboken, New Jersey, 2004.
7. Salhi, Tabandeh, “Investigation factors affecting the effectiveness of internal auditors in the company: case study Iran”, Review of European studies, Vol. 8, No. 2, 2016.
8. Udeh, Sergius Nwannebuike, & Eugene, O. Nwadiolor, “Evaluation of effectiveness of internal audit in the Nigerian public sector”, European Journal of business, economic and accountancy, Vol.4, No.3, 2016.